اثر الفساد على السياسة المالية – اسباب ومعالجة

أ.د. مصطفى كاظمي نجفي آبادي
مركز بحوث الحوزة والجامعة
م.م. رياض مالك محسن
طالب دكتوراه في الاقتصاد , جامعة المصطفى
العالمية – الجمهورية الاسلامية الايرانية

المستخلص:

لقد تدهور الاقتصاد الكلي في العراق في حقبة التسعينات بسبب الحصار الاقتصادي المفروض عليه من الامم المتحدة بسبب حرب الخليج الثانية عام 1990 ، وتلا ذلك الحرب الامريكية البريطانية، واحتلال العراق عام 2003، مما الحق أضراراً بالغة في الاقتصاد العراقي تمثلت بتراجع الاداء الاقتصادي بشكل عام، وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي ومن ثم تزايد عجز الموازنة.

وقد ادى ذلك الى شيوع ظاهرة الفساد في الاقتصاد، الامر الذي يتطلب وضع حلول ومعالجات لهذه الظاهرة متمثلة باستخدام ادوات السياسة المالية التي اذا تم استخدامها استخداماً امثل ستعزز من قوة الاقتصاد الوطني في اطار التحديات الكبيرة التي يواجهها داخلياً وخارجياً.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية, الفساد.

Abstract:

The macroeconomic crisis in Iraq deteriorated in the 1990s due to the economic embargo imposed by the United Nations because of the Second Gulf War in 1990, followed by the American–British war and the occupation of Iraq in 2003, which caused great damage to the Iraqi economy. The productive apparatus and thus increasing the budget deficit.

This has led to the widespread phenomenon of corruption in the economy, which requires the development of solutions and treatments for this phenomenon, using financial policy tools that, if used optimally, will strengthen the strength of the national economy in the framework of the major challenges faced internally and externally.

Keywords: Fiscal policy, corruption.

المقدمة

شهد الاقتصاد العراقي موجات من الفساد ظهرت بشكل ملفت للنظر في ثمانينات من القرن العشرين واشتدت درجاتها في التسعينيات منه اثر العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق ، والتي انخفضت فيه المستويات المعيشية للمواطنين والموظفين بشكل كبير جدا اجبرت بعض ضعاف النفوس الى اللجوء الى ممارسة الفساد من اجل تغطية النفقات الاعتيادية لحياتهم, كما عمل الفساد على تشويه التجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية, وسهل أنشطة الجريمة المنظمة على المستوى الدولي كالإتجار بالمخدرات وغسيل الاموال .

وبعد عام ٢٠٠٣ اصبح الفساد ظاهرة اعتيادية تمارسها الدرجات العليا في السلطات الحكومية والاحزاب السياسية وظهرت مافيات كبرى تتعاطى الفساد وتستند الى قوة السلطة والاحزاب وانعدام سلطة القانون وضعف الادوار التي تمارسها الجهات الرقابية كديوان الرقابة المالية و هيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين، رغم اعلان الحكومات المتعاقبة بمحاربتها للفساد الا ان بعضها كان مجرد اعلان والبعض الاخر اصطدم بقوة المفسدين وسلطاتهم المستندة الى قوة احزابهم وارتباطهم سلسلة قوية من المفسدين الذين يتستر بعضهم على الاخر ، وتعمل الحكومة الحالية على محاربة الفساد بغية القضاء عليه رغم انه يحتاج الى فترة قد يطول امدها .

مشكلة البحث: ان الفساد يؤدي الى هدر وضياع كبير في الموارد الاقتصادية، ويضعف من امكانية التخصيص الامثل لها ، ومن ثم يؤدي الى عرقلة خطط التنمية الاقتصادية وضياع فرص النمو الاقتصادي, فضلاً عن عقبة اما عمل السياسة المالية للدولة .

اهمية البحث: تنبع اهمية البحث من كونه يتطرق لظاهرة اقتصادية سلبية مستشريه تركت اثارها السيئة على الاقتصاد العراقي وسياسته المالية ومن ثم يتوجب على الدولة بكافة مكوناتها ان تحارب الفساد وتتخلص منه للوصول الى الاستغلال الامثل للموارد وتحقيق سياسة مالية ذات كفاءة عالية.

فرضية البحث: يستند البحث الى الفرضية القائلة (ان الفساد له تأثير كبير في تطبيق السياسة المالية وأدواتها لذا يجب محاربته حكوميا ومجتمعيا للتعزيز من قوة الاقتصاد لدفع بعجلة التنمية الاقتصادية).

هدف البحث: يهدف البحث الى دراسة مفهوم الفساد والسياسة المالية والعلاقة بينهما والوقوف على اسباب الفساد ووضع الحلول المناسبة للقضاء عليه .

منهجية البحث: اعتمد الباحث على الاسلوب الاستقرائي عن طريق استخدام التحليل النظري المبني على مراجعة مؤشرات الفساد واثرها على السياسة المالية في الاقتصاد العراقي .

هيكلية البحث: عن طريق دراسة مشكلة البحث واسبابه فقد تم تحديد هدفا للبحث من اجل التحقق من صحة فرضيته ، لذا فان البحث جاء بثلاثة مباحث رئيسيه:

تناول المبحث الاول الاطار المفاهيمي للفساد وتطرق الى اسبابه واهم مؤشراته واثاره . في حين تطرق، **المبحث الثاني** الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الاقتصادي. وركز **المبحث الثالث**

على اسباب الفساد الاقتصادي في العراق واهم مؤشراته وآليات محاربته، واخيراً اختتم البحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات.

١. **دراسة علي يحيى العلكي** " **اثر السياسة المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد،٢٠١٢** " توصل الباحث الى ان السياسة المالية تهيمن على السياسة النقدية وذلك من حيث قيام الأخيرة بتغطية عجز الموازنة العامة عن طريق الاصدار النقدي والذي بدروه أدى الى توسع حجم الكتلة النقدية مما دفع الاقتصاد نحو مزيد من التضخم.

٢. **دراسة عاتق سالم جابر** :" **اتجاهات السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد اليمني في ظل برنامج الاصلاح الاقتصادي،٢٠٠٥**" أوضحت الدراسة بأن توجهات السياسة المالية في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي قد تركزت في خفض عجز الموازنة والتحول عن التمويل التضخمي لتمويل العجز الى تمويل غير تضخمي.

٣. **دراسة محسن حسين صالح** :" **دور السياسة المالية في التنمية الاقتصادية، ٢٠١٤** " توصل الباحث الى ان السياسة المالية لم تحقق هدفها الاقتصادي في تحقيق التنمية، اذ لم تسهم بأي دور يذكر لحل مشكلة الارتفاع المستمر في المستوى العام للاسعار، كما انها لم تؤدِ الى تحقيق التوازن الاجتماعي لأفتقارها للعدالة الضريبية.

٤. **سعدية ومنال "السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار المحلي دراسة حالة – الجزائر ٢٠٠١-٢٠١٣**" سنتناول في هذا البحث ثلاثة فصول حيث سندرس في الفصل الأول السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي، أما الفصل الثاني الاستثمار وعلاقته بالسياسة المالية، وأخيرا الفصل الثالث عبارة عن دراسة حالة فيما يتعلق باتجاهات السياسة المالية في الجزائر وأثرها على الاستثمار المحلي.

المبحث الاول : الإطار المفاهيمي للفساد وأهم مؤشراته

اولا: مفهوم الفساد: تعددت التعريفات التي أطلقت لتوضيح معنى الفساد ، هناك من اعتبره قصور قيمي عند الأفراد، وهناك من يراه على أنه سلوك منحرف عن الواجبات الرسمية و البعض الآخر يجده اساءة في استعمال السلطة وعليه يتوجب علينا تحديد معنى الاصطلاحات المستخدمة حتى ينحصر الجدل في اطاره الموضوعي و استناداً إلى ذلك يمكن تعريف الفساد لغة و اصطلاحا, ان الفساد في معاجم اللغة هو في الأصل "فسد" ضد صلح و الفساد لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل وتلف و خروج الشيء عن الاعتدال و نقيضه الصلاح .

في حين ان الفساد اصطلاحا هو سوء استغلال السلطة العامة لتحقيق المكاسب الخاصة تتحقق حينما يتقبل الموظف الرسمي الرشوة أو يطلبها أو يستخدمها أو يبتزها، و هذا ما اتفق عليه كل من تعريف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتقريره لسنة ١٩٩٦.(الدليمي,١٩٩٩:٣٩)

مما سبق يمكننا تعريف ظاهرة الفساد الإداري على أنها "ظاهرة سلبية تتفشى داخل الأجهزة الإدارية ، لها أشكال عديدة تتحدد نتيجة للثقافة السائدة في المجتمع و المؤسسة مقرونة بمظاهر متنوعة كالرشوة وعلاقات القرابة و الوساطة و الصداقة ، تنشأ بفعل مسببات مختلفة هدفها إحداث انحراف في المسار الصحيح للجهاز الإداري لتحقيق أهداف غير مشروعة فردية أو جماعية ومنه باستطاعتنا تحديد خصائص ظاهرة الفساد الإداري على النحو الاتي: (البديري, ٢٠٠٨: ٦)

- ظاهرة سيئة تؤدي الى إساءة استعمال السلطة الرسمية و مخالفة الأنظمة و القوانين والمعايير الأخلاقية.
- ظاهرة تؤثر على أهداف المصلحة العامة نتيجة لتأثيرها السلبي في النظام الإداري.
- ظاهرة تنتج عنها انحرافات سلبية و تتولد عنها افرازات سلبية على النظام الإداري قد يتحمل أعباؤها الموظفون و الجمهور.
- ظاهرة سلبية قد تحدث بشكل فردي أو جماعي.
- ظاهرة تهدف الى إحداث الانحراف في المسار الصحيح للنظام الإداري لتحقيق أغراض غير مشروعة .
- ظاهرة تنتج عنها عوائد غير شرعية للشخص الذي يمارسها و ليس بالضرورة أن تكون هذه العوائد مالية.

ثانياً: عوامل تفشي ظاهرة الفساد : يتوضح جليا من خلال الفساد والصور التي يأخذها كل نوع ، استغلال الموظف العام لموقع عمله و صلاحيته للحصول على كسب غير مشروع أو منافع شخصية يتعذر تحقيقها بطرق شرعية أو أنه سلوك غير رسمي وغير شرعي تفرضه ظروف معينة تحكمها مجموعة

عوامل متداخلة تتفاعل بصورة مباشرة و غير مباشرة تساعد على تفشي ظاهرة الفساد الإداري بسرعة، وهذه العوامل تشمل الاتي:(Hill,2006:78)

- **العوامل السياسية** : تؤدي هذه العوامل الى خلق ظاهرة الفساد و ذلك انطلاقا من فساد النظام السياسي أو المتسلط و خلاصة تلك العوامل تلاحظ عن طريق تدخل النخب و الأحزاب في عمل وأجهزة الدولة.
- **العوامل الإقتصادية** : سوء التخطيط لعملية التنمية الإقتصادية وفقا لأسس علمية و غياب دراسة الجدوى لأغلب المشروعات و سوء توزيع الثروة و تدني مستوى الدخل الفردي.
- **العوامل الإجتماعية و الثقافية** : كثيرا ما يشكل الإيمان بالقيم الإجتماعية عائقا في بناء الأنظمة و الأجهزة الإدارية المتطورة مثل الولاء للعشيرة و الطائفة و ضعف الولاء للوطن كل ذلك يتسبب بممارسات غير عادلة و غير أخلاقية مثل : المحاباة في إنجاز الأعمال و التفرقة في تقديم الخدمة للأفراد المجتمع ، ومن المعلوم أن إنعدام المساواة الإجتماعية هي سمة بارزة في مجتمعات العالم الثالث ناجمة بطبيعتها عن التخلف الثقافي و تدني مستوى التعليم .
- **العوامل التنظيمية الإدارية** : يكون ذلك بتشخيص الأنظمة المركزية و البيروقراطية المفرطة و ضعف أجهزة الرقابة و فسادها و تخلف الإجراءات الإدارية و عدم مواكبتها لروح العصر و حاجات المجتمع فضلا عن ضعف سياسات التوظيف و فسادها و عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
- **عوامل خارجية** : أو ما يصطلح عليه بالفساد العابر للحدود و قد شهدت الآونة الأخيرة شيوع مثل هذه الظاهرة على نحو واسع من خلال دخول الشركات الأجنبية السرية منها و العلنية على خط الأحداث في بعض الدول العربية.

ثالثاً : أهم مؤشرات الفساد: يعد ارتفاع مؤشر الفساد في أي اقتصاد دلالة على تدني الرقابة الحكومية، وضعف القانون، وغياب التشريعات، وقد ينشط الفساد نتيجة لغياب المعايير والأسس التنظيمية والقانونية وتطبيقها، وسيادة مبدأ الفردية بما يؤدي إلى استغلال الوظيفة العامة وموارد الدولة من أجل تحقيق مصالح فردية أو اجمالية على حساب الدور الأساسي للجهاز الحكومي ، بما يلغي مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص، والجدارة، والكفاءة، والنزاهة، في شغل الوظائف العامة .

اما المقاييس التي يمكن ان نؤشر فيها وصول بلد ما الى انتهاج ظاهرة الفساد من عدمها ، فان هناك عدة طرق يمكن استخدامها بشكل غير مباشر للكشف عن الفساد ومدى تفشيه في المجتمعات والمؤسسات، وبالنظر إلى تعدد الممارسات الفاسدة تعتمد طرق الكشف عن الفساد على مصادر متعددة منها : الصحف والمجلات وشبكات الانترنت ودراسة حالات من الإدارات التي يحتمل استشراء الفساد

فيها كإدارة الكمارك والشرطة، إلى جانب الاستبانات العامة والتقارير والاحصاءات الصادرة عن المنظمات والمؤسسات الدولية والاقليمية, وقد أنشأت منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) في برلين مؤشرًا دوليًا لقياس الفساد – وتعده كل خمس سنوات– يسمى (الرقم القياسي للشفافية الدولية) يساعد المستثمرين الأجانب على معرفة مدى تفشي الفساد في الدول المختلفة ، إذ يمنح خبراء المنظمة كل دولة درجة تتراوح (١– ١٠) درجات؛ بمعنى أن الدولة إذا حصلت على تقدير ١٠ درجات فهذا يعني أن هذه الدولة نظيفة تمامًا من عمليات الفساد، أما الدولة التي تحصل على تقدير أقل من خمس درجات فهذا يعني أن جميع الأعمال والصفقات في هذه الدولة خاضعة للفساد والرشوة، وبناءً على استطلاع مؤشرات الفساد الذي أجرته المنظمة في عام ٢٠٠٣ غطى هذا المؤشر ١٣٣دولة ،حصلت ٧٠ منها على أقل من خمس درجات ، وجاءت الدول النامية في المراكز الأخيرة، فعدّت أكثر الدول فسادً ، أما على مستوى الدول العربية، فان الوضع لم يتحسن في كثير منها منذ عام ١٩٨٥، بل على العكس قد حدث تراجع في البعض منها(بحيت, ٢٠١٢: ٧).

ورغم ان الكثير من حالات الفساد تتم بشكل سري وباتفاقات مخفية للحيلولة دون وقوع المفسدين تحت المسائلة القانونية والاخلاقية والاجتماعية ، الا ان الحكومات والمجتمع الدولي اسست مجموعة من المؤسسات التي تمارس ادوارا رقابية على كافة المؤسسات الاقتصادية للتعرف على اداء اعمالها واوجه الانفاق فيها لكشف حالات التلاعب والفساد التي قد تمارسها هذه الوحدات الاقتصادية او بعض الموظفين المتنفذين فيها، وتنقسم المؤسسات الرقابية الى قسمين رئيسين هما : (عبداللطيف,٢٠٠٧: ١٢)

- **المؤسسات الدولية** : وتشمل منظمة الامم المتحدة، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة الشفافية العالمية.
- **المؤسسات المحلية** : وتشمل ديوان الرقابة المالية ، هيئة النزاهة ، مكاتب المفتشين العموميين.

رابعا: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد:

١– **الاثر على النمو والتنمية الاقتصادية:** عدم كفاءة المسؤولين في ادارة مؤسساتهم او وزاراتهم يحول دون حصول تطورات في النمو الاقتصادي ، اذ ان وجود هكذا نوع من المسؤولين الذين لا يسعون الى البحث عن الوسائل الكفيلة بتطوير الاقتصاد كعقد الاتفاقات مع الشركات المحلية كاستثمار محلي او الشركات والمؤسسات الاجنبية كاستثمار اجنبي لتعزيز النمو الاقتصادي، والذي ينعكس بشكل كبير على تطور مستويات التشغيل، ومستويات الدخول، وتقليل التفاوت في توزيع الدخول، وصولا الى رفاهية المجتمع بشكل عام, لذا فان نوعية أدارة الحكم العامة تؤثر على الاستثمار

الأجنبي المباشر، ويمثل الفساد البيروقراطي ضريبة تدعو الى عدم تشجيع الاستثمار الأجنبي، اذ لا يمكن للبلد الذي يسوده فساد ان يستفيد تماما من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يجلب إلى البلد المضيف تكنولوجيا جديدة ومهارات أدارية حديثة، واستنتج البنك الدولي انه كلما انخفض مؤشر الفساد بنسبة1% ازداد جذب الاستثمارات الخارجية بنسبة 4% وأدى هذا الازدياد من نسبة الاستثمارات إلى انعكاسه على خفض معدل البطالة ورفع مستويات الدخل وخفض التوتر الوطني وتعزيز الاستقرار, كما أن انخفاض مؤشر الفساد بنسبة ١ في المئة يؤدي إلى زيادة نسبة تشغيل رأس المال الوطني. (الحديثي,٢٠١١:٨)

يقود الفساد الإداري إلى العديد من النتائج السلبية على التنمية الاقتصادية منها: (الفطافطة,٢٠٠٧:٢٤)

- الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية وهروب رؤوس الأموال المحلية .
- هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشروعات التنموية العامة و الكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة.
- الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي .
- هجرة الكفاءات الاقتصادية نظراً لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحابات في أشغال المناصب.

٢- **الأثر على الايرادات العامة للدولة:** كما تتركز الايرادات العامة للدولة بشكل اكبر في الدومين العام والايرادات الضريبية و الجمركية، فضلا عن الرسوم والاقتراض .. الخ، فعندما ينتشر الفساد سيؤدي الى ظهور اختلال كبير في حصيلة الايرادات الحكومية بشكل كبير مما يؤثر على صعوبة القدرة على تغطية النفقات العامة التي تحتاجها الدولة لتسيير اعمالها الجارية والاستثمارية ، فعلى صعيد الدومين العام فان انتشار الفساد يؤدي الى ضياع مبالغ نقدية كبيرة من الاموال التي يفترض ان تستحصل من ايرادات هذا الدومين لصالح الفئات الفاسدة فمثلا في مجال مبيعات النفط الخام يمكن ان يظلل المفسدون الجهات الرقابية عن طريق تزييف حجم المبيعات او الصادرات النفطية وبالأخص اذا كان المفسدون يكونون مافيات كبيرة ترتبط بجهات سياسية وحزبية تدعمهم وتشجعهم على الاستمرار في عمليات النهب المنظم والذي يؤدي الى انخفاض ايرادات الدولة بشكل كبير .

٣- **الاثر على تدني مستويات التعليم:** يعد من الاثار الاجتماعية للفساد الاقتصادي اذ يؤدي الفساد دورا كبيرا في تدني مستويات التعليم وبأشكال عدة منها تخلي الوزارات التعليمية عن المعايير الصارمة والهامة في اختبار صلاحية المعلم او المدرس او الاستاذ الجامعي ، ودخول المحسوبيات والرشا والعلاقات الاجتماعية في قبول هذه الفئات للتدريس وهم غير مؤهلين عليما واجتماعيا

وشخصيا ليكونوا ضمن الكادر التعليمي وبهذا فان دخولهم في هذا المجال ينعكس على تدهور مستوى التعليم وتخلفه.

٤- **أثر الفساد على مستوى الفقر و توزيع الدخل:** يساعد الفساد على توسيع الفجوة بين الأغنياء و الفقراء و هذا الأثر يتم عبر طرق عده: (اللامي,٢٠٠٧:٤٥)

- تراجع مستويات المعيشة يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي.
- تهرب الأغنياء من دفع الضرائب بممارستهم سبلاً ملتوية للتهرب كالرشوة و مراعاة المصالح كل ما أمكنهم ذلك .
- زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل، التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية و هذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات و جودتها مما ينعكس سلباً على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات .

المبحث الثالث: اثر الفساد على السياسة المالية واساليب معالجة

اولا: تطور السياسة المالية ومفهومها وأهدافها:

تسعى الحكومة في أي مجتمع إلى تحقيق العديد من الأهداف ولعل أهم هذه الأهداف يتمثل في: تحقيق مستوى مرتفع من الناتج والوصول بالاقتصاد إلى مستوى التوظف الكامل، والاستقرار في مستوى الأسعار، وتحقيق معدل مرتفع لنمو الدخل، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، والاستقرار الخارجي. ولا يمكن لأي اقتصاد أن يحقق هذه الأهداف بصورة تلقائية بالمستوى المطلوب والمرغوب فيه، وهذا ما أثبته الواقع والتجارب التاريخية خاصة منذ أزمة الكساد العالمي العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين وظهور النظرية الكينزية، ولذا، يتطلب الأمر تدخل الحكومة باستخدام السياسات الاقتصادية المختلفة لتحقيق أهداف المجتمع ومعالجة جوانب الضعف والقصور في الاقتصاد التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف.(الهيتي,٢٠١٠:٤٣)

وسوف يتم في هذا المبحث استعراض للسياسة المالية وتطورها عند كل من الكلاسيك وكينز، وأهدافها وكذلك أدواتها، فضلاً عن اتجاهات السياسة المالية، وذلك على النحو الاتي.

وتتمثل السياسة المالية في مجموعة الأدوات والوسائل والإجراءات التي تستخدمها الحكومة لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف ويتوقف تحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوبة في المجتمع على مدى كفاءة وفاعلية السياسات المستخدمة. ولعل أهم السياسات الاقتصادية وأكثرها استخداماً سياستان هما: السياسة المالية والسياسة النقدية. ويتمثل الدور الأساس للسياسات الاقتصادية المالية أو النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة علاج الانكماش والتضخم في الاقتصاد. (بخيت,٢٠١٢:٥٧)

ثانياً: السياسة المالية عند كل من الكلاسيك وكينز:

١. **السياسة المالية عند الكلاسيك:** يعتمد التحليل الكلاسيكي على عدد من الافتراضات الأساسية لعل أهمها:

- سيادة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق نطاق ممكن.
- سيادة ظروف المنافسة الكاملة سواء في أسواق السلع أو أسواق خدمات عوامل الإنتاج.
- سيادة ظروف التوظف الكامل.
- تحقيق المصلحة الخاصة.

وفي ظل هذه الافتراضات؛ فإن التفاعل التلقائي لقوى السوق أي جهاز الثمن يترتب عليه تحقيق الاستغلال الأمثل والكامل للموارد، وبالتالي، يتوازن الاقتصاد دائماً عند مستوى التوظف الكامل، وذلك تماشياً مع فكرة قانون " ساي " للأسواق الذي ينص على أن " كل عرض يخلق الطلب عليه " حيث أن أي زيادة في الإنتاج تقابلها زيادة في الدخول، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة في الطلب على السلع والخدمات بما يضمن استيعاب الزيادة المبدئية التي حدثت في الإنتاج، وهذا يعني أن زيادة الإنتاج لا تؤدي إلى زيادة العرض الكلي فقط، بل تؤدي أيضاً إلى زيادة الطلب الكلي بنفس المقدار، ومن ثم لا يوجد عجز في الطلب الكلي أو فائض في العرض الكلي وهذا يضمن تحقيق المستوى التوازني للدخل في الاقتصاد عند مستوى التوظف الكامل دائماً، ومن ثم لا توجد بطالة في الاقتصاد. وأي اختلال يترتب عليه ابتعاد الاقتصاد عن مستوى التوظف الكامل يكون اختلالاً عرضياً أو مؤقتاً سرعان ما يصحح نفسه بصورة تلقائية، ويعود الاقتصاد إلى وضع التوازن المستقر عند مستوى التوظف الكامل. ومن ثم لا يتطلب الأمر تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي للتأثير في مستوى الناتج أو الدخل أو مستوى الأسعار، وأن يكون هذا التدخل في أضيق نطاق ممكن لرعاية ما يسمى بالأركان الاساسية للدولة وهي: الدفاع الخارجي، والأمن الداخلي، والعدالة، والمرافق العامة . تلك المجالات التي لا يرتادها القطاع الخاص الذي يهدف إلى الربح . ومن ثم لا يكون هناك أي دور للسياسة المالية، ولذ يرى الاقتصاديون الكلاسيك ضرورة الحياد المالي للحكومة، وبذلك تتعادل إيرادات الحكومة مع نفقاتها، ومن ثم تعمل على مراعاة تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة بصورة دائمة.(الحديثي,٢٠١١: ١٠)

٢. **السياسة المالية عند كينز:** نتيجة لأزمة الكساد العالمي العظيم التي حدثت في ثلاثينيات القرن العشرين (١٩٣٣-١٩٢٩) وما اقترن بها من زيادة في معدلات البطالة وانخفاض في مستوى الناتج القومي ومعدل النمو واستمرار ذلك لفترة زمنية طويلة نسبياً حوالي أربع سنوات . بدأ الاقتصاديون يتشككون في تحقق الافتراضات الكلاسيكية وتحقيق التوازن في الاقتصاد بصورة تلقائية عند مستوى التوظف الكامل، هذا فضلاً عن بداية ظهور النظرية الكينزية.

وقد أوضح كينز أن الاقتصاد القومي يتوازن عند أي مستوى للدخل، وقد يكون ذلك دون مستوى التوظف الكامل، ومن ثم، توجد بطالة، أو أعلى من مستوى التوظف الكامل، ومن ثم يعاني الاقتصاد من ارتفاع في معدل التضخم. ومن ثم بدأ كينز والاقتصاديون التابعون له يؤمنون بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية الملائمة بهدف التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، وذلك لتحقيق هدفي التوظف الكامل والاستقرار في الأسعار، فضلاً عن تحقيق الأهداف الأخرى في المجتمع.(شهاب,٢٠١٠:٣٦)

ثانياً: مفهوم السياسة المالية : اشتق اصطلاح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة، ويراد بالسياسة المالية في معناها الأصلي كل من المالية العامة وموازنة الدولة، وتعزز استخدام هذا الاصطلاح الأكاديمي على نطاق واسع بنشر كتاب "السياسة المالية ودورات الأعمال" للبروفيسور Alain. H. HANSEN .

ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة، ومن ثمَّ ركز الاقتصاديون جُل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها، ولما كان اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات، وأن هذه الأخيرة قد تحدث آثاراً متعارضة أحياناً فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فاعليتها على نحو مرغوب، وفي ضوء تلك التوافقات والتوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية.(الحاج,٢٠٠٩:١١٢)

يتمثل المفهوم الرئيس للسياسة المالية في دور الحكومة في استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي العام، وذلك لأن تغيير الضرائب يؤثر في القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات، وهذا يؤثر بدوره في مستوى الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب، وكذلك تغيير الإنفاق الحكومي يؤثر في الطلب الكلي في الاتجاه الذي ترغبه الحكومة. (جابر,٢٠٠٦:٣٩)

وبناء على ذلك يمكن تعريف السياسة المالية بأنها " مجموعة من الأساليب والقواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية محددة". كما يقصد بها الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة. وقد تطور هذا المفهوم حسب الدور الذي كانت تؤديه الدولة في النشاط الاقتصادي فقد كانت السياسة المالية سياسة محايدة ولكن بعد ظهور النظرية العامة الكينزية أصبحت السياسة المالية متداخلة.

ثالثاً: اتجاهات السياسة المالية: يوجد اتجاهان للسياسة المالية إحداهما توسعي والآخر انكماشي.(كاظم,٢٠٠٥:٩٣):

١. الاتجاه التوسعي ويسمى بالسياسة المالية التوسعية: ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظف، وتراجع في معدل نمو الناتج، ويعزي ذلك إلى قصور الطلب الكلي. ولذا يتطلب الأمر اتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، ومن ثم زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة والارتفاع بمستوى التوظف، مما يترتب عليه زيادة في مستوى الإنتاج والدخل، ومن ثم ارتفاع معدل النمو في الدخل، والقضاء على البطالة ويتم ذلك عن طريق:

أ- زيادة الإنفاق الحكومي.

ب- تخفيض الضرائب.

ت- المزج بين الأداتين معاً.

أي تعمل الحكومة على إحداث عجز مقصود بالموازنة العامة، ويمول هذا العجز من خلال الجهاز المصرفي، أو البنك المركزي من خلال التوسع في الإصدار النقدي، وهذا النوع الأخير من تمويل عجز الموازنة يترتب عليه زيادة عرض النقود بالاقتصاد، ومن ثم قد يؤدي إلى زيادة معدل التضخم (عبد الحميد,٢٠١٠:١٢٣)

ويترتب على هذه الوسائل السابقة للسياسة المالية التوسعية زيادة الطلب الكلي بحيث يتساوى مع العرض الكلي عند مستوى التوظف الكامل، ومن ثم يزداد مستوى الدخل ويتم علاج قصور مستوى التشغيل والبطالة بالاقتصاد.

٢. الاتجاه الانكماشي ويسمى بالسياسة المالية الانكماشية: ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم، وما يترتب على ذلك من عدد من الآثار السلبية المتمثلة في اختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، وسوء توجيه الاستثمارات، واختلال في معدلات نمو الناتج فيما بين القطاعات المختلفة وغيرها من الآثار السلبية الأخرى، ويكون ذلك ناتج عن زيادة الطلب الكلي.

ولذا يتطلب الأمر تدخل الحكومة باتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي والحد من التضخم في الاقتصاد، ومن ثم تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، ويتم ذلك من خلال:

أ- تخفيض الإنفاق الحكومي.

ب- زيادة الضرائب.

ت- المزج بين الأداتين معاً.

أي تعمل الحكومة على إحداث فائض بالموازنة العامة يستخدم في تغطية عجز الموازنات السابقة.

ويترتب على هذه الوسائل السابقة تخفيض الطلب الكلي بحيث يتعادل مع العرض الكلي عند مستوى الدخل المناظر لمستوى التوظف الكامل.(جابر,٢٠٠٦:٤٤)

رابعاً: أهداف السياسة المالية: وتعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع. ولعل أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال السياسة المالية هي:

١. دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: ويقصد بالاستقرار الاقتصادي هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني.(جميل,٢٠٠٦:٣٢)

٢. دور السياسة المالية في تخصيص الموارد الاقتصادية: يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية (رأس المال والموارد الطبيعية) والموارد البشرية (العمل والتنظيم) بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

٣. السياسة المالية ودورها في إعادة توزيع الدخل الوطني: يتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد لملكية وسائل الإنتاج، و يتحقق التوزيع بالدرجة الأولى لصالح أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج أي أن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج وقد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادلا من جهة نظر المجتمع، ومن ثم فتدخل الحكومة ينصب في اتجاه التوزيع العادل للثروة بين مختلف أفرادها.

٤. السياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية: تعرف التنمية الاقتصادية، كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإنّ متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع.(الوادي وأخرون,٢٠١٠:٧٥)

خامسا: الفساد والسياسة المالية: نظراً لما أظهره التحليل القياسي من ضعف ادوات السياسة المالية (النفقات العامة، والدين العام) في تزايد معدلات التضخم، وان ارتفاع معدلات التضخم يعود الى اسباب اخرى منها الايرادات الضريبية، وعليه تتجلى ضرورة تفعيل هذه الادوات للتقليل من حدة التضخم وامتصاص ارتفاعاته.(Hill,2006: 56)

١. **السياسة الضريبية:** من المعروف انه في حالة مرور الاقتصاد بتضخم نقدي تعمل الحكومة على رفع حصيلة الضرائب لغرض امتصاص اكبر قوة شرائية ممكنة، وفي اقتصاد مثل الاقتصاد العراقي فان تفعيل الايرادات الضريبية لها دور مهم يتمثل في امتصاص قوة شرائية من اصحاب الدخول العالية

للتخفيف من آثار التضخم وتقليل الفوارق الداخلية بين أفراد المجتمع، و اعتمادها كمصدر تمويل للحكومة لدعم المشتقات النفطية. ولغرض زيادة فاعلية هذه الاداة يتم اتخاذ مجموعة من الاجراءات لعل اهمها:

أ- محاربة التهرب الضريبي من خلال القضاء على الفساد الاداري.

ب- ايجاد طرائق افضل للتحاسب الضريبي تحقق اقل تهرب ضريبي.

ت- زيادة الوعي الضريبي من خلال وسائل الاعلام.

ث- الاعتماد على ذوي الاختصاص في الدوائر الضريبية ومحاولة جذبهم.

ج- العمل على اصدار تشريعات قانونية من شأنها توسيع نطاق الضريبة واوعيتها والمكلفين بها وبذات الوقت تحد من التهرب الضريبي.

٢. **السياسة الانفاقية:** يتم استخدام سياسة الانفاق العام كإحدى ادوات السياسة المالية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد، وبغية تفعيل هذه الاداة يمكن اتباع مجموعة من الاجراءات لعل ابرزها:(البديري,٢٠٠٦:١٥)

أ- الشروع بمواجهة الاختلال في الهيكل الانتاجي عن طريق وضع اعلى نسبة من التخصيصات الاستثمارية لقطاعي الزراعة والصناعة وبما يكفل تخفيض ملموس في معدلات التضخم.

ب- تخفيض النفقات الاستهلاكية التي تشكل نسبة كبيرة من مقدار الانفاق العام وكذلك تقليل عدد الوزارات والهيئات غير المنتجة والتي تمثل عبئاً على الموازنة العامة للدولة.

ت- زيادة النفقات التي تخصص لإقامة البنى الارتكازية من طرق وجسور وسدود ومشروعات الكهرباء والماء وما الى ذلك، ويترتب على هذه النفقات زيادة في الناتج المحلي الاجمالي، اذ تحقق هذه النفقات ما يسمى بالوفورات الخارجية التي تجعل الكثير من الاستثمارات الخاصة والعامة ممكنة اقتصادياً من خلال تخفيض تكاليف الانتاج في المشروعات الاقتصادية وغيرها.

٣. **الاقتراض الداخلي:** من الممكن زيادة فاعلية هذه الاداة في علاج الفساد من خلال خطوات عديدة لعل ابرزها:

أ- اصدار سندات طويلة الاجل وبأسعار فائدة مغرية للابتعاد عن الاقتراض الخارجي.

ب- نشر الوعي الادخاري لدى الافراد والمؤسسات.

سادسا: اثر السياسة المالية على الفساد:

انفق العراق موازنات بقيمة تقدر (592) مليار دولار للمدة بين ٢٠٠٤ – ٢٠١٣ ، واكثر الانفاق كان يقع على الابواب الآتية ((الموازنات التشغيلية التي تأخذ نحو اكثر من ٤٠٪ من الموازنة العامة ، موازنة الدفاع والامن التي تأخذ نحو ٢٠٪ من الموازنة العامة اي ما يقدر بمبلغ ١٢٠ مليار دولار، حجم

الاستثمار في الموازنة العامة فبلغ نحو ٢٥،٥٪ كمتوسط لذات المدة اي مايقدر بنحو ١٥٠ مليار دولار، هذا ما يخص الاستثمار الحكومي، اما الاستثمار المحلي والاجنبي فهو استثمار موجه لتحقيق ربحية اكثر منه استثمار في مشروعات حيوية وبنى تحتية(البديري،٢٥:٢٠٠٨) .

اما فيما يخص المشروعات التي تلكأت عن التنفيذ فانها تزيد على (٨٠٠٠) مشروع ، اجمالي ما انفق عليها يقدر بحوالي (٢٧٠) مليار دولار ، وذلك من مجموع (٩٠٠٠) مشروع استراتيجي تم احالته والتعاقد على انجازه، اي ان ما منجز لا يتجاوز (١٠٪) في افضل الاحوال، وتم اعتماد طريقة تقاسم العبء مع الشركات المتلكئة، اذ تحملت الحكومة عنه نحو (٣٠٪) من قيمة العقد او المشروع ، وهو ما يفيد ان (٨٠) مليار دولار تمت سرقتها ، ولا يتضمن ذلك مبالغ المشتريات الحكومية من السوق العالمية مثل الاسلحة والمعدات العسكرية واجهزة كشف المتفجرات، والتي يصل الفساد فيها بين (٩٠٪-٤٠) من قيمة العقد، وعدم تنفيذها يؤشر انها تعرضت لحالات فساد في عدة مراحل من التعاقد عليها وتنفيذها بحيث اصبح تنفيذها غير مجديا اقتصاديا، او انها كانت من الاساس تنطوي على حالات فساد ولم يكن انجازها مطروحا للتنفيذ, فيما اهدرت وزارة الكهرباء(٧) مليار دولار امريكي كان من الممكن استثمارها في تأمين الطاقة الكهربائية الا انها قامة بشراء مولدات غير صالحة ولا يمكن استخدامها بهذا المبلغ الكبير وان الوزارة كانت هي المسؤولة في اختيار هذه المولدات, كما اهدر العراق بسبب الفساد والانفلات الامني والسياسي كل الدعم المقدم دوليا له عبر المنح والتسهيلات الائتمانية والتي بلغت ما يقرب من (٣٣) مليار دولار امريكي شكلت المنحة الامريكية منها لوحدها اكثر من (١٨) مليار دولار موزعة على كافة القطاعات الاقتصادية، هذا الكم الهائل من الفساد يضاف له اموال الدولة المهربة الى الخارج سواء من النظام السابق او ما تم سرقته بعد احداث اجتياح العراق في ٢٠٠٣/٤/٩، والتي لم تسترد الى يومنا هذا ولا يعرف الشعب اين مصيرها ومن هي الجهات التي نهبت اموال العراق ومن يعمل لاسترجاعها و ما هو مقدار تلك الاموال وما هي اجراءات الحكومة واجهزتها الرقابية لغرض الكشف عنها واسترجاعها، وهي بالتأكيد اموال طائلة، كل هذه الاموال تعد فرص ضائعة حرم منها الاقتصاد العراقي في دعم مسيرته التنموية بالإضافة الى ان سرقة هذه الاموال تعد جرائم اقتصادية كبرى لابد من ملاحقة مرتكبيها واستحصالها واتخاذ اقصى العقوبات بحقهم.

ان المؤشر الاهم هو تقدير النمو في الناتج المحلي الاجمالي باستبعاد النفط ، وهنا يلاحظ ان العراق يعاني من انكماش في النمو منذ عام ٢٠١٣ ، والذي بلغ نحو ٣،٩٪ والسبب يكمن في كون مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي منخفضة جدا ، وقد ساهم انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية في انكماش النمو في الاقتصاد العراقي ولم يسعف في تحقيق معدلات نمو بسيطة عبر بيع النفط في السوق العالمية .

ويبقى الهدر جراء عمليات الفساد كبيرا جدا داخل الوزارات، من خلال تضخيم كلف انجاز العقود الصغيرة، وتضخيم كلف المشتريات والخدمات الصغيرة التي تطلبها هذه الوزارات، وفي دراسة اكاديمية صدرت عام ٢٠١٢ تم رصد بعض المؤشرات العامة على حالات فساد مالي موجود في وزارات الدولة ، لعام ٢٠١٠ قدرت بنحو (7.5) مليار دولار ، يمكن ملاحظتها من خلال جدول (١)

جدول (١) الاموال المهدورة في الوزارات العراقية ونسبة الفساد فيها

ت	الوزارة	مقدار الاموال المهدوره	نسبة الفساد
١	وزارة الدفاع	٤ مليار دولار	٥٣.٣٣٪
٢	وزارة الكهرباء	١ مليار دولار	١٣.٣٣٪
٣	وزارة النفط	٥١٠ مليون دولار	٧.١٦٪
٤	وزارة النقل	٢١٠ مليون دولار	٢.٩٥٪
٥	وزارة الداخلية	٢٠٠ مليون دولار	٢.٨١٪
٦	وزارة التجارة	١٥٠ مليون دولار	٢.١١٪
٧	وزارة المالية والبنك المركزي	١٥٠ مليون دولار	٢.١١٪
٨	وزارة الأعمار والإسكان	١٢٠ مليون دولار	١.٦٩٪
٩	وزارة الاتصالات	٧٠ مليون دولار	٩٨٪
١٠	أمانة بغداد	٥٥ مليون دولار	٧٧٪
١١	وزارة الرياضة والشباب	٥٠ مليون دولار	٧٠٪
١٢	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	٥٠ مليون دولار	٧٠٪
١٣	وزارة الصحة	٥٠ مليون دولار	٧٠٪
١٤	وزارة العدل	٤٠ مليون دولار	٥٦٪
١٥	وزارة الزراعة	٣٠ مليون دولار	٤٢٪
١٦	وزارة الموارد المائية	٣٠ مليون دولار	٤٢٪
١٧	وزارة الصناعة والمعادن	٢٠ مليون دولار	٢٨٪
١٨	الهيئة العليا للانتخابات	١٠ مليون دولار	١٤٪
١٩	هيئة السياحة	١٠ مليون دولار	١٤٪
٢٠	وزارة التربية	٥ مليون دولار	٧٪
٢١	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٥٠ مليون دولار	٧٪

المصدر : من عمل الباحث بالاستناد الى تقرير هيئة النزاهة العامة لعام ٢٠١١

لقد سعت الحكومة الى اعتماد برامج طموحة في التنمية تعكسها خطط التنمية الحكومية التي تم اعتمادها للاماد (٢٠٠٧-٢٠٠٥) ، (٢٠١٠-٢٠٠٧) ، (٢٠١٤-٢٠١٠) ، (٢٠١٧-٢٠١٣) ، الا ان الحكومة ليست اللاعب الوحيد في الشأن العراقي ، فهناك النظام السياسي الذي يفرض ان تحال المشاريع الى المحافظات والاقاليم لتنفيذها ، وهناك الارهاب والعنف الذي يتطلب موارد هائلة للسيطرة عليه ، وهناك الفساد الذي يبتلع اغلب موارد الدولة .. وهذا الامر دفع الحكومة الى انشاء مؤسسات تعنى بكشف الفساد والتصدي له ، واصبح لدى الحكومة ثلاث جهات رقابية متخصصة تلاحق انواع الفساد كافة متمثلة بديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة ومكاتب المفتش العام .الا ان هذا التعدد في الاجهزة الرقابية واختلاف الصلاحيات وخبرة الكوادر العاملة فيها وتعدد القوانين لكل منها قد وضع العمل الرقابي في اشكالية التقارير المتباينة ووجهات النظر المختلفة بين تلك الاجهزة وطريقة التنسيق بينها بطريقة تكاملية وليست منفصلة ومتقاطعة فيما تعمل السلطة التشريعية الرقابية (البرلمان) بشكل منفرد عن هذه الاجهزة بالرغم من ارتباط هذه الاجهزة بالسلطة التشريعية (ديوان الرقابة المالية/ النزاهة) بالاضافة الى ذلك حالة الهدر بالاموال بسبب استحداث هذه الاجهزة المتعددة واستحداث مناصب ودرجات وظيفية عليا ومواقع للعمل وادارت وموجودات ثابتة ورواتب واجور يضاف الى ذلك الصراع الحزبي والطائفي والكتلوي لتقسيم المناصب العليا والوظيفية لتلك الاجهزة ومحاولة السيطرة على تلك الجهات وخصوصاً مفوضية النزاهة ومكاتب المفتش العام في الوزارات من اجل استخدامها ضد خصومهم السياسيين مما جعل هذه الاجهزة قد تحتوي على موظفين ليسو بالكفاءة والخبرة والمهنية الكافية, بل زج بهم لاستخدامهم كوسيلة للصراع بين الاحزاب اكثر من وسيلة للقضاء على الفساد ومحاربته, او لتغطية بعض مخالفات من ينتمي لهذه الاحزاب. مما جعل هذه الاجهزة غير متناسقة في اداءها مع ديوان الرقابة المالية الاتحادي الذي تأسس بموجب قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٧ باسم دائرة تدقيق الحسابات العامة فيما تاسست مفوضية النزاهة بموجب الامر رقم ٥٥ الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة لسنة ٢٠٠٤ وكذلك المفتشية العامة التي تشكلت بموجب الامر رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٤ الصادر من نفس الجهة, ومن تلك التواريخ يظهر الفرق الكبير في الخبرة والدراية في المجال الرقابي بين تلك الاجهزة وحتى ديوان الرقابة المالية بالرغم من عراقته فقد الكثير من خبراته في الاعوام السابقة وان النصوص القانونية منذ صدور قانون الديوان رقم ٦ لعام ١٩٩٠ لغاية قانون رقم ٣١ لسنة ٢٠١١ لم تعيد او تفعل صلاحياته الاجرائية والقضائية والتحقيقية التي كانت تنص عليها قوانين الديوان السابقة وهي (٤٢) لسنة ١٩٦٨ وقانون رقم (١٩٤) لسنة ١٩٨٠, والتي تم تجريد الديوان منها بموجب قانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٠ والقانون اللاحق له رقم (٣١) لسنة ٢٠١١. بدلاً من استحداث مفوضية النزاهة بالاضافة الى منح المدقق الداخلي في مؤسسات الدولة دورا

لكبر وتعزيز دوره وحمايته قانونيا بدل من استحداث المفتشية العامة التي زادت من اعباء الدولة التي تتحمل الكثير من النفقات في هذه الظروف الحرجة.

يضاف الى كل ذلك ان دوائر الدولة ومؤسساتها الخاضعة لرقابة تلك الجهات تتحمل الكثير من الاعباء والجهد والوقت للتعامل مع التقارير المختلفة لهذه الاجهزة والتي غالباً ما تكون تقارير متشابهة وان ما يكتب من قبل المفتش العام خلال عمله اليومي يعاد ضمن تقرير ديوان الرقابة المالية السنوي مما يزيد من ارباك الجهات الخاضعة للتدقيق ويجعلها مترددة في انجاز اعمالها او ايقاف مجالات الابداع لتوقع المزيد من المساءلة من هذه الاجهزة, كما ان تلك الاجهزة لا زالت غير مسيطرة في اجراءات تدقيقها على جزء كبير من العراق وهو اقليم كردستان الذي يمنع ان تكون لتلك الاجهزة الاتحادية معرفة واطلاع على كل ما يدور في مؤسسات الاقليم مما يجعلها بعيدة عن المساءلة ومتعرضة الى الفساد وخاصة في موضوع الايرادات النفطية والضريبية وحقيقة رواتب موظفي الدولة والاجهزة الامنية.

ان تعدد المؤسسات الرقابية واختلاف مسؤولياتها ليست من مصلحة العمل الرقابي حيث ان سيطيل الاجراءات والآراء والتفسيرات بالإضافة الى حجم التأثيرات الخارجية على كل منها, اذ من الاجدى توحيد تلك المنظومة الرقابية في جهاز واحد ذات صلاحيات واسعة ويضم كل الخبرات المحاسبة والادارية والتحقيقية والقضائية من اجل اتخاذ قرارات حاسمة بوجه الفساد باسرع وقت وباقل جهد وتكاليف.

ورغم اداء هذه الجهات الرقابية الا ان الفساد بقي يستشري وترتفع مؤشراته وهذا يعطي انطباعا خطيرا عن العراق خصوصا وان مؤشر المنظمات الدولية قد وضع العراق في المراتب المتأخرة في الترتيب الدولي للفساد ، والذي ينبني على مؤشرات متعددة لا يمكن للرغبات السياسية الحكومية تغييرها او التأثير عليها . وهو يؤشر انخفاض قدرة الحكومة العراقية على ادارة ملف الفساد المالي ، وهو يرجع لوجود عدة تحديات تجعل القدرة على ادارة هذا الملف الشائك غير ممكنة ، اذ تم اتخاذ تدابير عديدة لمواجهة الفساد على صعيد اقرار بعض القوانين ودعم الهيئات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد في مؤسسات الدولة ، الا ان العراق يتعامل مع مافيات متعددة للفساد وهي مافيات تتعشق مع العمل السياسي وتتفاعل مع العنف والارهاب ، وهي تفوق الحكومة في قدرتها على النفوذ والدفاع والحماية .

- **الاستنتاجات :**

١. ساهم الفساد في تدنيّ كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة، وساهم عدم تخصيص الموارد بشكل أمثل بسبب زيادة الكلف فضلا عن تدني نوعية المواد المجهزة للمشروعات.

٢. إن الفساد يؤثر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي ففي الوقت التي تسعى فيه الدول النامية في محاولاتها إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية، إذ أن الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية ويعطلها، اذ يعد المستثمرون الفساد تكلفة إضافية تزيد من المخاطرة التي تتعرض لها استثماراتهم.
٣. للفساد آثار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة تتمثل بالأبعاد الاقتصادية المحتملة للفساد في مجالات اقتصادية متعددة .
٤. أن تحديد الغايات بدقة ووضوح يعد الطريق الاقرب للنجاح، كما يمثل رصيداً مهماً لعملية التقييم، الا ان تحليل مسار السياسة المالية في الاقتصاد لم يظهر رؤية واضحة حول وجود اهداف مسبقة للسياسة المالية تسعى لتحقيقها، عن طريق التوافق بين الأدوات المالية في اتجاه محددة لإنجاز تلك الغايات، الأمر الذي عكس منهجية القرارات الجزئية للسياسة المالية، مما حد من محصلة تأثير السياسات والاجراءات المالية.
٥. يوثر الفساد في تطبيق ادوات السياسة المالية للدولة.

- **التوصيات :**

١. ضرورة إشراك المجتمع في مكافحة الفساد عبر التواصل بين الأحزاب الحاكمة ومنظمات المجتمع المدني.
٢. نشر ثقافة الشفافية عبر تيسير المعلومة للجميع ومكافحة الفساد ونشر تلك الثقافة في مراحل التعليم المختلفة وإيضاح الآثار الخطيرة للفساد على المجتمع.
٣. توعية الشركات العامة والخاصة بضرورة كشف حالات الفساد في مجال المقاولات والمناقصات العامة والخاصة وتقديم كل أشكال الدعم والتسهيلات للشركات الرصينة والتي تحقق إنجاز في أعمالها.
٤. التأكيد على أهمية بناء مؤسسات الدولة في المسار الصحيح وتفعيل القانون وتشريع القوانين من قبل الجهات التشريعية بشكل اوسع وعدم بقائها فترة طويلة في اروقة الجهات التشريعية.
٥. اعتماد وتبني سياسات اقتصادية علمية مدروسة غير مرتجلة اومفتعلة.
٦. ضرورة قيام الدولة بزيادة حجم إنفاقها الاستثماري وخاصة الموجه إلى تقوية البنية التحتية .

- **المصادر:**

١. البديري، اسماعيل، **الفساد الاداري و الاقتصادي اسبابه اثارة وعلاجه**، مقدم الى المؤتمر القانوني في كلية القانون ، جامعة كربلاء،٢٠٠٨.
٢. اللامي، مازن زاير، **الفساد بين الشفافية والاستبداد**, مطبعة دانية ، الطبعة الأولى ، بغداد:٢٠٠٧ .

٣. الدليمي، باسم فيصل، **الفساد الإداري وبعض أشكاله من وجهة نظر عينة من المديرين**, رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد:١٩٩٩

٤. الفطافطة، محمود، **الفساد: الصورة الأخرى للهلاك: ٢٠٠٧**، على شبكة الانترنت www.aman-palestine.org.

٥. الهيتي، احمد حسين، فاطمة ابراهيم خلف، عدي سالم علي الطائي، **التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2007)، الاسباب والآثار ودور السياسة المالية في معالجته**، بحث منشور في مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد2 ، العدد٣,2010 .

٦. بخيت، حيدر نعمة، فريق جياد مطر، **السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد** خلال المدة (2009 - 1970) ، الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد25 , 2012.

٧. الحديثي، خليل عبد الكريم محسن محمد، **تطور حجم الانفاق العام واثره على التضخم في العراق** للمدة – (1990 2009)،رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، 2011.

٨. شهاب، سميرة فوزي، **قياس وتحليل العوامل الاساسية المحددة لحجم الانفاق العام في العراق** للمدة 2006) (1987–، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد،2010.

٩. جابر، طالب محسن، ناجحة عباس، فاطمة عبد جواد، **الآثار الاقتصادية للضرائب في العراق** للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٥)، مؤتمر الاصلاح الضريبي السادس، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، بغداد،2006 .

١٠.كاظم، عامر عمران، **تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق العام والتضخم في العراق** للمدة(1980 – 1996)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد 11 ، المجلد3 ,2005.

١١. 12. عبد الحميد، عبد المطلب، **الاقتصاد الكلي(النظرية والسياسات)**، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية،2010 .

١٢. الوادي، محمود حسين وآخرون، **الاقتصاد الكلي**، ط2 ، دار المسيرة للنشر، عمان،2010 .

١٣.جميل، وائل سالم، **العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق** للمدة–2000) (1981, رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد،2000 .

١٤.١٥– عبداللطيف، فخري، **اثر الاخلاقيات الوظيفية في تقليل فرصة الفساد الاداري في الوظائف الحكومية**، هيئه النزاهة،٢٠٠٨.

15. Hill, R, jonez.balkin. **Administrative corruption** Strategic management journal N0.4. 2006.